تطور العلاقات الألمانية الخليجية

أ/ فيصل شلال عباس المهداوي
أ/ مجيد كامل حمزة
جامعة بغداد
faisalshallal2016@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2017/12/01 تاريخ المراجعة: 2017/12/25 تاريخ القبول: 2018/03/06

ملخص:

تعد المانيا شريكاً مهما لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ يرتبط الجانبان في علاقات استراتيجية، لاسيما الاقتصادية والسياسية، ومما لا شك فيه ان التغيرات التي حدثت في المنطقة العربية، دفعت ألمانيا إلى تعزيز علاقاتها بتلك الدول من اجل المحافظة على مسار علاقاتها المستقبلية مع دول مجلس التعاون ورغبتها في رسم دور جديد للاتحاد الاوربي تحت قيادتها، وتقديم نفسها كوسيط بين دول مجلس التعاون. وقد تناول البحث طبيعة تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين المانيا ودول مجلس التعاون.

الكلمات المفتاحية: الخليج؛ تعاون؛ المجلس؛ بلدان.

Abstract:

Germany is an important partner of the Gulf Cooperation Council Gulf Cooperation Council countries .The two sides are in strategic relations, especially economic and political, and there is no doubt that the changes that took place in the Arab region prompted Germany to strengthen its relations with these countries in order to maintain the course of its future relations with the Gulf Cooperation Council countries Its desire to draw a new role for the EU under its leadership, and to present itself as an intermediary among the Gulf Cooperation Council countries. The research dealt with the nature of the development of political and economic relations between Germany and the Gulf Cooperation Council countries.

Key words: Gulf ; Cooperation ; Council ; countries.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

مقدمة:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من الدول المهمة في منطقة الشرق الاوسط لما تمتلكه هذه الدول من أهمية جيوسياسية وحيوية بالنسبة للدول الاوربية ومنها ألمانيا ، كما تشكل حجر الاساس في الاستقرار العالمي على الصعيدين السياسي والاقتصادي لاحتوائها على أكبر مخزون من الثروة النفطية في العالم جعل دول كبرى تضعها في اهتمامها ، وتعد المانيا احد الدول التي بدأت بالتوجه صوب دول مجلس التعاون الخليجي وتنافس الدول الاخرى في ايجاد مكانة لها في تلك الدول وفعلاً اقامت علاقات سياسية واقتصادية ، وسعت المانيا الى الاستمرار في تطوير العلاقات من خلال الزيارات المتبادلة ومن أعلى المستويات مع هذه الدول مع تغيير الحكام في هذه الدول واذا ما استثنينا التأثيرات الخارجية فأن لألمانيا مصالح استراتيجية واقتصادية مهمة في تلك الدول لا يمكن استبدالها بغيرها ضمن الواقع والظروف السياسية في المنطقة والعالم والمتمثلة بالصراعات الإقليمية وقد تعزز الاهتمام الذي توليه ألمانيا لدول مجلس التعاون في ظل أوضاع التغيير في الوطن العربي وحالة الاستقرار السياسي لدول المجلس والحفاظ على حجم الاستثمارات الخليجية في المانيا ويبقى الموضوع الأهم والتساؤل البحثي في هذه الجدلية القائمة ، ما مدى أهمية دول مجلس التعاون بالنسبة لألمانيا في ظل عالم من الصراع والتعاون .

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من اهتمام المانيا بدول مجلس التعاون الخليجي لان الكثير من الدول العربية حصلت فيها تغيرات سياسية ولازالت هذه الدول غير مستقرة وبالتالي خسرت ألمانيا الكثير من مصالحها السياسية والاقتصادية بسبب كثرة المشاكل فيها وعدم استقرار اوضاعها الداخلية .

فرضية الدراسة: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التغييرات التي حدثت في المنطقة العربية جعلت المانيا تعزز نفوذها في هذه الدول ولاسيما من الناحية الاقتصادية على الرغم من ان لديها علاقات سياسية متميزة معها.

منهجية الدراسة: تم أتباع المنهج التاريخي في تتبع العلاقات السياسية والاقتصادية بين المانيا ومجلس التعاون الخليجي والمنهج التحليلي في تحليل العلاقات بين تلك الدول .

هيكلية الدراسة: تم تقسيم البحث إلى مقدمة وإلى المحاور الآتية:

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

المحور الاول: العلاقات الالمانية السعودية

المحور الثاني: العلاقات الالمانية الاماراتية

المحور الثالث: العلاقات الالمانية الكويتية

المحور الرابع: العلاقات الالمانية القطرية

المحور الخامس: العلاقات الالمانية العمانية

المحور السادس: العلاقات الالمانية البحرينية

أولا: العلاقات الالمانية السعودية

قبل الخوض في العلاقات الالمانية السعودية لابد من الحديث عن تاريخ هذه العلاقات

1- جذور العلاقات الالمانية السعودية:

إن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ألمانيا الاتحادية تعود جذورها التاريخية الى عهد مؤسس المملكة الملك عبد العزيز آل سعود لاسيما في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية فمنذ العام 1926م حرصت ألمانيا على استطلاع منطقة الشرق العربي بوجه خاص من أجل تهيئتها لدور الماني متميز لأن هذه الفترة شهدت مرحلة جديدة من التطور السياسي في المنطقة بعد أن تمكن الملك الراحل عبد العزيز آل سعود من توحيد معظم مناطق الجزيرة العربية بما فيها منطقة الحجاز ومن جانبها رأت السعودية أن المانيا هي اكثر الدول الكبرى التي يمكن أن يكون لها اهتمامات تدعم مشروعاتها التنموية في الجزيرة العربية وبالفعل بدأت المانيا في ارسال بعثات استكشافية الى المملكة لدراسة الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تكللت جهود الجانبين بتوقيعهما معاهدة الصداقة في 26 أبريل / نيسان 1929م[1] والتي جاءت بعد إدراك المانيا أن المناطق التي وحدها الملك عبدالعزيز كانت مستقلة تماما عن النفوذ البريطاني وملائمة لنشاط اقتصادي ألماني يمتد منها الى بقية المشرق العربي، وقد ترتب على هذه المعاهدة توجيه الملك عبدالعزيز الدعوة الى عدد من الشركات الالمانية لتنهض بمشروعات عدة في الجزيرة العربية ولتعمل على تنشيط التجارة والتسويق في الحجاز، ومع مجيء الرايخ الالماني الثالث عام 1933 دخلت العلاقات السعودية الالمانية مرحلتها الثانية وخلال هذه الفترة وحتى العام 1939 تقلص حجم هذه

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

العلاقات نسبيا نظرا لسياسات الرايخ الالماني التي كانت متوجهة بالأساس نحو تقوية البيت الألماني وإعادة ترتيبه من الداخل[2].

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية أُعلن الملك عبد العزيز موقفه الحيادي منها حفاظا على أمن وسلامة المملكة وتجنبا لتورطها لصالح أيٍّ من معسكري الحرب، إذ أدرك الملك الراحل أهمية بلاده لكلا الطرفين المتحاربين ولذلك نأى بها عن التورط في الحرب، ومن هنا كانت جهوده ومساعيه إلى تفادي المساعي الالمانية للزج باسمه في معسكر المحور، وعلى الرغم من التزام الملك عبد العزيز سياسة الحياد فأنه احتفظ بعلاقات ودية مع المانيا من حيث المبدأ، والواقع ان هذا الموقف للملك عبد العزيز يتسق تماما مع المبدأ الاساسي الذي أرساه في سياسته الخارجية والمتمثل في قبول المساعدة من أيِّ دولة ولكن ليس على حساب استقلال بلده وأمنه وسلامته ويؤكد ذلك الشهادة التي عبر عنها الممثل البريطاني في جدة اندوريان عام 1934 حين قال: "على رغم تقديري واعجابي بالملك عبد العزيز فإنه مازال عليَّ أن اكتشف أنه في تعاملاته مع القوى الأجنبية أو المصالح التجارية فإنه لا يقدم الكثير في مقابل ما يحصل عليه، ولم يسبق لي على الاطلاق أن ظننت ولو للحظة أن دولة تقوم بتقديم قوة جوية يمكنها أن تتطلع إلى ما يصل الى بوصة من أجواء المملكة العربية السعودية"[3].

2- تطور العلاقات الألمانية السعودية:

لقد تطورت العلاقات بين ألمانيا والمملكة العربية السعودية على المستويات السياسية والاقتصادية كافة.

أ- العلاقات السياسية:

شهدت العلاقات السياسية بين المانيا والمملكة زخماً كبيراً مع مطلع عقد الثمانينيات وهو ما انعكس في تبادل الزيارات بين المسؤولين في كلا البلدين للتعرف على وجهات نظر كل طرف حيال عدد من القضايا الدولية والاقليمية مثل الحرب العراقية الايرانية (حرب الخليج الأولى) والغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في عام 1982، والازمة الافغانية، والقضية الفلسطينية، وفي السادس عشر من يونيو/ حزيران 1980 قام الملك خالد بن عبد العزيز بزيارة لألمانيا تلبية لدعوة من الرئيس الألماني كارل كارستنز، وفي الثامن والعشرين من أكتوبر/ تشرين الاول 1981 زار

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

الملك فهد بن عبد العزيز بون واجتمع مع مستشار ألمانيا هيلموت شميدت، وفي عام 1983 قام المستشار هيلموت كول مستشار ألمانيا الاتحادية بزيارة رسمية للمملكة التقى خلالها مع الملك فهد بن عبد العزيز كما قام المستشار الألماني هيلموت كول بزيارة أخرى للمملكة العربية السعودية عام 1985[4].

وقد قام عدد من كبار المسؤولين السعوديين بزيارة المانيا، فنجد الامير سعود الفيصل وزير الخارجية يزور المانيا في أكتوبر / تشرين الاول 1990 لتقديم التهنئة بمناسبة الوحدة الالمانية، إذ أجرى محادثات مع نظيره الالماني آنذاك هانز جينشر والمستشار كول. كما تردد وزير الخارجية الألماني على المملكة، ففي نوفمبر / تشرين الثاني عام 1993 زار كلاوس كينكل وزير الخارجية الالماني المملكة حيث أبدى اعجابه الشديد بموقف المملكة العربية السعودية حيال عدد من القضايا الدولية، ووصف السياسة الخارجية السعودية بأنها سياسة حكيمة وتعكس بصدقية الدور المؤثر للمملكة في السياسات الدولية لاسيما السياسة النفطية للمملكة والتي نجحت في الحفاظ في كثير من الاحيان على استقرار الوضع النفطي العالمي وتوازنه[5].

وتبرز في سجل هذه الزيارات زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك الراحل عبدالله بن عبد العزيز آل سعود لألمانيا الاتحادية عام 2001م ـ عندما كان ولياً للعهد ـ إذ اجتمع بدولة المستشار الألماني جيرهارد شرودر وناقشا العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين ومجالات التعاون بينهما وسبل دعمها بما يخدم مصالح البلدين واستعراض شامل لمجمل الأوضاع في الشرق الأوسط وأهم المستجدات على الساحة الدولية، وقد دعمت هذه الزيارة العلاقات السعودية الألمانية وفي ذلك يقول المستشار الألماني جيرهارد شرودر خلال حفل العشاء الذي أقامه للملك عبد الله بن عبد العزيز: "لقد أظهرت محادثاتنا أثناء استعراض المسائل الاستراتيجية والعالمية العامة تطابقاً في الرأي بيننا إلى حد بعيد وأكسبت زيارتكم العلاقات الألمانية السعودية الوثيقة مزيداً من الحوافز وأكدت ثقتي واطمئناني في تنمية التعاون بيننا".

وأبدى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز من جهته رغبة المملكة للتعاون الشامل مع ألمانيا اذ قال: "إن المملكة تبدي رغبتها واستعدادها للتعاون الشامل مع أصدقائها، وألمانيا في مقدمتهم فنحن نعتقد أن لدى كلا البلدين ما يقدمه

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

للآخـر كمـا نتطلـع لتعـاون أشمـل وعلاقـات أقـوى مـع ألمانيـا في مجـالات التجـارة والاسـتثمار والطاقـة والتعلـيم"[6]، وفي أكتـوبر / تشـرين الاول مـن عـام 2003م قـام المستشـار جيرهـارد شـرودر مستشـار ألمانيـا بزيـارة للمملكـة وكـرر الزيـارة في فبرايـر/ شـباط عـام 2005م بزيـارة للمملكـة تم خلالهـا افتتـاح الملتقـى الاقتصـادي السـعودي الألمـاني الـذي نظمتـه الغرفـة التجاريـة الصـناعية بالريـاض ومعـرض العلاقـات السـعودية الألمانية خلال 75عاماً وفي شهر فبراير / شباط عـام 2007م قامت مستشـارة جمهوريـة المانيـا الاتحاديـة انجـيلا ميركـل بزيـارة للمملكـة اجتمعـت خلالهـا بخـادم الحـرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيـز وسلطان بـن عبـد العزيـز ولى العهـد نائـب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام. وقد أسـهمت هـذه الزيـارات المتبادلـة في تدعيم العلاقات القائمة وفتح أفـاق جديـدة للتعـاون بـين البلـدين الصـديقين في جميـع المجـالات لتحقيـق الأهـداف المنشـودة[7]، وتبعهـا زيـارة الملـك عبـدالله الى المانيـا وناقشـا العلاقات الثنائية والاوضاع في الشرق الاوسط[8].

كما زار امير منطقة الرياض سلمان بن عبـد العزيـز المانيـا الاتحاديـة في عـام 2010 وتم مناقشة العلاقات السياسية والاقتصادية مع المسؤولين الألمان[9].

ب- العلاقات الاقتصادية:

تتسم العلاقات السعودية الالمانية بإيجابية شديدة على الصعيد الاقتصـادي والتجـاري حيث ترتكـز هذه العلاقات على اطر قانونية وآليات رسمية وغير رسمية للحـوار وتبـادل وجهـات النظـر بمـا يصـب في نهايـة المطـاف في خانـة دعـم وتوثيـق الـروابط الاقتصـادية والتجاريـة بـين البلـدين الصـديقين، ومجـالات التعـاون الاقتصـادي بـين الريـاض وبـرلين عديـدة ومتشـعبة منهـا النقـل البحـري وصـناعة المعـدات والصـناعات البتروكيماويـة والتـدريب المهـني والفـني فضـلا عـن التعـاون في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا لاسـيما في اطار مجال الطاقة الشمسية إذ تم ابـرام عـدد مـن اتفاقيـات التعـاون في هـذا المجـال بـين الجامعات السـعودية مثل جامعـة الملـك عبـد العزيـز للعلـوم والتقنيـة وعـدد مـن الجامعـات والمعاهـد العلميـة الالمانيـة المتخصصـة فضـلا عـن امكانيـات واعـدة للتعـاون في مجـال الاستثمار الزراعي وتصنيع الاغذية[10].

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

وقد حرص البلدان على اقامة علاقاتهما الاقتصادية على أسس قانونية سليمة وواضحة وفي هذا الشأن أبرما عددا من اتفاقيات التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي في مقدمتها اتفاقية دعم الاستثمارات وحمايتها والتي دخلت حيز التنفيذ مع مطلع العام 1999 وهي الاولى من نوعها التي تبرمها المملكة مع دولة اجنبية، وقد أعطت استقرارا وحماية قانونية لكل من المستثمرين السعوديين والالمان، وفتحت مجالات اوسع للاستثمارات بين البلدين، بما يكفل توطيد العلاقات الاقتصادية بينهما.

ويذكر أنّ حجم الاستثمارات الالمانية المباشرة في المملكة لم يتعد 500 مليون مارك الماني حتى مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين(11).

و تعمل ألمانيا على توسيع دائرة التعاون الاقتصادي مع السعودية، خصوصا أن التبادل التجاري بين البلدين تجاوز 13 مليار دولار (49 مليار ريال) في عام 2015، ويأتي ذلك خلال الشراكة الاستراتيجية بين الرياض وبرلين، خصوصا في مجال البنية التحتية والطاقة المتجددة والمجال الطبي وقد قطعت ألمانيا شوطا كبيرا في سبيل تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الرياض فهناك 700 شركة ألمانية تعمل في المملكة السعودية، وترتكز المانيا في حركتها التجارية الخليجية على السعودية كأحد أهم الشركاء التجاريين في المنطقة وقد أدت الشركات الألمانية دوراً مهماً في بناء البنية التحتية السعودية وتوسيعها، خصوصا في مجالات البتروكيماويات والتكنولوجيا الإلكترونية، فضلاً عن تجهيز عدد من المطارات والمستشفيات والمباني السكنية وأن هناك عدداً من الشركات الصغيرة والمتوسطة خلقت شراكات من قبل قطاع الأعمال في البلدين، وقد ارتفعت الواردات السعودية من ألمانيا من 957 مليون يورو في عام 2001 إلى أكثر من 1.6 مليار يورو في عام 2013 .

كما ارتفعت واردات ألمانيا من السعودية من 3 مليارات يورو في عام 2001 إلى أكثر من 9.2 مليار يورو في عام 2013، إذ بلغ الحجم الكلي للتبادل التجاري 10.8 مليار يورو حتى عام 2013، في ظل توقعات بإطلاق تسهيلات تعزز التعاون في مختلف المجالات وهذا الامر يشمل المشروعات الصناعية الألمانية التي أطلقت في السوق السعودية في قطاعات النفط والغاز والطاقة، بجانب قطاعات البتروكيماويات والهندسة المدنية والمواصلات واستخراج المعادن كالحديد والألمنيوم، إضافة إلى

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

قطاعات المياه والصحة، من جهته أكد لـ«الشرق الأوسط» أندرياس هيرجنروتر مفوض الصناعة والتجارة الألماني في السعودية أن بلاده تكثف زيارات مسؤوليها للسعودية، في إطار تطوير علاقات التعاون الاقتصادية في كل المجالات بين البلدين، مشيراً إلى أنه يزور وفدان منفصلان الرياض ونوه هيرجنروتر بزيارة ينفذها شتيفان فايل رئيس وزراء ولاية سكسونيا في 24 من شهر يناير / كانون الثاني 2015 للرياض، لبحث أوجه التعاون في القطاع الصناعي ومنتجات التشحيم ومقاولات الطاقة والنفط والغاز والطاقة الشمسية والمتجددة، بجانب المكائن الصناعية والمعدات الصحية ومنتجات اللحام.

ووفق ما ذكره هيرجنروتر فإن المسؤول الألماني سوف يبحث سبل التعاون في مجالات التقنية البيئية لمحطات الغاز وقطاع التشييد والبناء والخدمات الهندسية لمحطات الطاقة والأجهزة والخدمات اللازمة لصناعات الغاز والمياه والمركبات التجارية ومركبات التخلص من النفايات والصناعات الكهربائية والإلكترونية والمركبات التجارية وقطع الغيار والمقطورات. ولفت إلى زيارة أخرى من قبل وفد من ولاية بفاريا برئاسة فرانس بشيرير وزير الدولة للشؤون الاقتصادية وعضو البرلمان، بمشاركة عدد من ممثلي عدد من الشركات في مجالات متعددة، أبرزها المياه والصرف الصحي والعمارة والبنى التحتية ومعدات البناء الثقيلة ومواد البناء وتقنية البناء ومجال الغاز والبتروكيماويات وقطاع الطيران المدني[12].

ومن خلال ذلك نرى أن العلاقات الالمانية متطورة مع المملكة العربية السعودية ولاسيما في المجال الاقتصادي.

ثانيا: العلاقات الالمانية الاماراتية

أ- العلاقات السياسية:

لألمانيا علاقات سياسية متطورة مع دولة الامارات العربية المتحدة ويظهر ذلك في الزيارات الرسمية بين كبار المسؤولين بالبلدين ومنها الزيارة التي قام بها المستشار الألماني جيرهارد شرودر إلى دولة الإمارات في أكتوبر 2003 والتقى خلالها مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إذ تم بحث علاقات التعاون والصداقة بين البلدين والسبل الكفيلة بتنميتها وتطويرها في المجال الاقتصادي والاستثماري لما فيه المصلحة

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

المشتركة والمنفعة المتبادلة لشعبي البلدين. وكان من ثمار هذه الزيارة التوقيع على إعلان نوايا وثلاث مذكرات تفاهم في مجالات الصناعة والنفط والغاز والتكنولوجيا والتجارة والاتصالات والصحة والسياحة والتدريب المهني وحماية البيئة والتعاون الاقتصادي والتجاري والفني والتعاون المتبادل في مجال التعليم العالي والتقني والتدريب بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي بين كلا الدولتين[13].

و أشار المستشار الألماني إلى ظهور إشارات إيجابية تشجع على توسيع وتعميق قنوات التعاون الثنائي بين الجانبين خاصة وأن هناك بداية مرحلة جديدة من بناء قاعدة صلبة لمشاريع استثمارية بين عدة شركات ألمانية ودولة الإمارات.

كما زار الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان نائب رئيس الوزراء وزير الدولة للشؤون الخارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية في إبريل / نيسان 2004 على رأس وفد رفيع المستوى عد من أكبر الوفود من دولة الإمارات التي يزور ألمانيا وهو ما مثل تطوراً ملحوظاً ونقلة نوعية في العلاقات الثنائية وخطوة على طريق تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الدولتين وهذا يؤكد أن المستقبل يبشر بمرحلة جديدة من التعاون الوثيق والشراكة بين البلدين بما يحقق المصلحة والمنفعة المتبادلة بين البلدين والشعبين الصديقين.

وقد قال الشيخ حمدان في زيارته تلك: "إننا ننظر بإعجاب إلى تجربة جمهورية ألمانيا الاتحادية في مجال التنمية الاقتصادية بمختلف جوانبها ونعتبرها من النماذج الناجحة التي استفدنا منها الكثير". وقد تناولت مباحثات الشيخ حمدان مع المسؤولين الألمان العديد من القضايا السياسية التي تم تبادل الرأي بشأنها[14].

وفي سنة 2008 قام المستشار الالماني جيرهارد شرودر بزياره الامارات والتقى المسؤولين فيها من اجل تعزيز العلاقات بين البلدين لاسيما في المجال الاقتصادي.

وفي 24 مايو / ايار 2010 زارت المستشارة الالمانية ميركل الامارات والتقت بولي العهد محمد بن زايد آل نهيان لتعزيز العلاقات على المستويات كافة السياسية والاقتصادية والسياحية والثقافية وسبل تطويرها وتعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين . ولتطوير أواصر العلاقات السياسية قام محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي بزياره المانيا والتقى بالمستشارة الالمانية ميركل في عام 2014 وتم بحث سبل

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

تعزيز العلاقات الاستراتيجية التي تجمع البلدين في عدد من المجالات الأساسية، خاصة في ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والصناعي والتنسيق والتباحث حول الملفات والقضـــايا السياسية في المنطقة والعالم، وتبادل الآراء ووجهات النظر حولها. في 9 مارس / اذار 2015 استقبل الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بالإمارات، زيجمار جابريل نائب المستشارة الألمانية ووزير الاقتصاد والطاقة الألماني، تم خلال اللقاء بحث علاقات الصداقة والتعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وسبل تعزيزها وتطويرها بما يخدم مصالح البلدين[15].

ب- العلاقات الاقتصادية:

ترى المانيا أن دولة الامارات العربية المتحدة أحد الشركاء الرئيسين في مجال الاقتصاد . وقد عكس ارتفاع حجم التبادل التجاري، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة مدى التطور الايجابي للعلاقات التجارية بين الإمارات وولاية بافاريا، حيث تشير بيانات التجارة الخارجية لولاية بافاريا إلى أن حجم التبادل التجاري بين الولاية والامارات ارتفع من 428 مليون يورو عام 2001 إلى 647 مليون يورو عام 2005 بزيادة بلغت 50٪. وبهذا تكون دولة الإمارات العربية المتحدة قد احتلت المركز الثالث كشريك تجاري مع بافاريا، وقد شهد التبادل التجاري بين البلدين تطورا كبيرا خلال الفترة الماضية، إذ تشير بيانات التجارة الخارجية الألمانية إلى انّه ارتفع من 95 .1 مليار يورو في عام 1999 إلى نحو 5.87 مليارات يورو في عام 2006، ما جعل دولة الإمارات تصبح شريكا تجاريا رئيساً لألمانيا على مستوى الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص. وتكشف بيانات التجارة الخارجية الألمانية عن أن قيمة صادراتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت عام 2006 نحو 5.4 مليارات يورو وبما يعادل نحو 25٪ من إجمالي صادرات ألمانيا إلى الدول العربية البالغة 21.5 مليار وأوضح التقرير أن قيمة الصادرات الألمانية إلى الدولة شهدت نمـوا بنسبة 25.5٪ في عام 2006 مقارنة بعام 2005 حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 4.3 مليارات يورو في عام 2005 إلى 4.5 مليارات يورو في عام 2006 بزيادة تعادل 25٪ عن العام الذي سبقه. مقابل ذلك ازداد حجم الواردات الألمانية الى الامارات خلال الفترة نفسها بنسبة

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

23.8٪ إذ ارتفعت قيمة الواردات من 373.3 مليون يورو في عام 2005 إلى 462.3 مليون يورو في عام .2006 واستعرض التقرير الاستثمارات الألمانية المباشرة في الامارات فقد تزايد عدد الشركات الألمانية العاملة في الدولة التي تقدر بنحو 700 شركة تزاول مختلف النشاطات الاقتصادية تتوزع بين ابوظبي ودبي والامارات الشمالية، وهي تشارك في بناء محطات الطاقة وتحلية مياه البحر، إضافة إلى بناء شبكات الطرق. إلا أن حجم الاستثمارات الألمانية المباشرة في الامارات مازال متواضعا، إذ ارتفعت من 210 ملايين يورو في عام 2002 إلى 242 مليون يورو في عام .2003 ويوجد نحو 7500 مواطن الماني يعيشون في الامارات. وفي المجال السياحي اكد التقرير أن معطيات سوق السياحة في ألمانيا تشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة أصبحت وجهة سياحية مهمة بالنسبة للألمان، وقد انعكس ذلك من خلال الإقبال الشديد على أجنحة الدولة أثناء معرض برلين للسياحة والسفر والذي يقام في شهر اذار من كل عام. ويدير مجلس السياحة الالماني مكتبا له في دبي[16].

وفي عام 2007 افتتحت جمعية فرونهوفز مكتبا في دبي في بورصة السياحة العالمية التي تقام في برلين من خلال المؤسسات السياحية الوطنية للدولة كالدوائر السياحة وشركة طيران الإمارات وطيران الاتحاد إلى جانب مجموعة الإمارات للفنادق والتي تأتي من أجل الترويج السياحي واستعراض مقومات صناعة السياحة الإماراتية القائمة على البنى التحتية الرصينة وعرض المشروعات السياحية التي مازالت قيد الإنشاء، كما أن وجود مكتب في مدينة فرانكفورت لترويج السياحة والتجارة تابع لحكومة دبي وافتتاح مكتب آخر تابع لهيئة أبو ظبي للسياحة يأخذان على عاتقهما تقديم مختلف الخدمات للسياح ساهم في تعزيز العلاقات السياحية والتجارية بين البلدين حيث يقوم القائمون على هذين المكتبين بالعمل على ترويج السياحة والتسويق التجاري وتعريف رجال المال والأعمال الألمان بالفرص والمشروعات الاستثمارية الكبيرة والواعدة التي يمتلكها قطاع السياحة الإماراتي.

وأكد الدكتور بيتر جوبفريش الرئيس التنفيذي للمجلس الألماني الإماراتي للصناعة والتجارة في دبي إن 1000 شركة ألمانية تنشط في أسواق الإمارات و400 منها أعضاء في المجلس المشترك للصناعة والتجارة في دبي من الشركات الألمانية

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

وأوضـح أن أعضـاء المجلـس ينشـطون في شـتى المجـالات مـن قطـاع الصـناعات الثقيلـة والمعقدة إلى الخـدمات والتجـارة وأيضـاً في المجـال الطبي والسـياحة. وتُشـغل الشـركات الالمانيـة في الإمـارات أكثـر مـن 48 ألـف عامـل، متوقعـا تـدفق المزيـد مـن الشـركات الالمانية إلى الإمارات باعتبار الإمـارات مكانـاً استراتيجيا يـوفر بيئـة ملائمـة للاسـتثمار وإن هنـاك نمـوا إيجابيـا مسـتمرا لحجـم المبـادلات التجاريـة بـين البلـدين فقـد بلـغ حجـم صادرات الإمارات إلى ألمانيا 700 مليار يورو مقارنة بـ 600 مليـار يـورو في عـام 2012، فيمـا سـجلت صـادرات ألمانيـا إلى الإمـارات 9.9 مليـارات يـورو في عـام 2013 مقارنـة بـ 9.7 مليارات يورو في عام 2012. ونتوقـع أن يكـون النمـو إيجابيـاً للتبـادل التجـاري بـين البلدين خلال النصف الأول من العام الحالي

أشار إلى أن صـادرات ألمانيـا مـن المركبـات الألمانيـة للإمـارات تحتل المرتبـة الأولى في السـوق الإماراتيـة. وقـد تمكـن منتجـو السـيارات الألمـان مـن بيـع 31.8 ألـف مركبـة في السوق الإماراتية بنمو نسبته 8.8٪ في عام 2013. وتوقع تحسن أرقام مبيعات السيارات الألمانيـة كـذلك في عـام 2014: وتحـدث عـن حجـم الاسـتثمارات الألمانيـة في الإمـارات، فقال إنها تشهد تطورا إيجابيا من عام لآخـر وسـجلت الاسـتثمارات الألمانيـة في الإمـارات مـا قيمتـه 2.11 مليـار يـورو في عـام 2012 مقارنـة بـ 1.99 مليـار يـورو في عـام 2011. وتتركـز هـذه الاسـتثمارات في القطاعـات التصنيعية المعقـدة، وقطاعـات الطاقـة والطاقـة المتجددة وأيضا القطاع الصـحي أمـا الاسـتثمارات الإماراتيـة في ألمانيـا فهـي تركـز علـى قطاعـات البنـاء والتشـييد، وقطـاع النقـل واللوجسـتيات والطاقـة إلى جانـب القطـاع السـياحي . وبسـبب كـون السـوقين الالمـاني والامـاراتي يشـهدان ديناميكيـة كـبيرة يكون من غير السهل الحصول على أرقام دقيقة للعام 2014[17].

وانطلاقا مـن التقنيـات الالمانيـة المتطـورة في المجـالات كافـة يمكـن لألمانيـا مسـاعدة الإمـارات في تطـوير المجـالات التعليميـة والصـحية وأيضـاً في تكـوين كفـاءات إماراتيـة قادرة على النهوض بالرؤية والطموحات الإماراتية العالية. ويمكن لألمانيا تقديم خبراتها المتطورة للإمارات في مجال الطاقة، والطاقة المتجددة والبيئـة والصـناعات النظيفـة فهـي تعد الاولى أوربيا في مجال البحث العلمي والتطوير فالدولـة في ألمانيـا تـدعم هـذا المجـال

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

بالمليارات للمحافظة على مكانة ألمانيا الريادية عالميا في مجال الابتكار. وتحتل المانيا المرتبة الأولى على الصعيد الاوروبي في تسجيل براءات الاختراع .

كما تعد قوة رائدة عالميا في الحلول التقنية العليا والمعقدة ونرى ان العلاقات الالمانية الاماراتية يغلب عليها الطابع الاقتصادي على الرغم من ان العلاقات السياسية بين البلدين على مستوى عالٍ.

ثالثا: العلاقات الألمانية الكويتية

أ- الجانب السياسي:

تعود العلاقات الالمانية الكويتية الى عام 1964 وقد تطورت في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية وكان لألمانيا موقف رافض لدخول القوات العراقية للكويت عام 1990 واستمرت العلاقات في التطور من خلال الزيارات المتبادلة بين البلدين وكان من ابرزها زيارة أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الى المانيا في 26 أبريل / نيسان 2010 ولقائه المستشارة الالمانية أنجيلا ميركل، وأظهر كل من المستشارة الألمانية وأمير دولة الكويت رغبتهما في مواصلة تعميق العلاقات الثنائية في المجال الاقتصادي والتعاون فيما يتعلق بالقضايا السياسية . وقد اتفقا على التعاون على استقرار وإعادة إعمار كل من العراق وأفغانستان . وقد أظهرت المحادثات القلق السائد حول تسلح إيران نووياً وأكدت المستشارة الألمانية على ضرورة إحراز تقدم على طريق الحل الدبلوماسي للنزاع النووي كما تناولت المحادثات أيضاً العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي والتخطيط لإبرام اتفاقية قريبة حول التجارة الحرة . وفي حينها كانت الكويت ترأس مجلس التعاون الخليجي[18].

وفي عام 2012 قام وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيلله بزيارة رسمية الى الكويت عقد خلالها مباحثات رسمية مع نظيره الكويتي الشيخ صباح الخالد. وقد زار جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء الكويتي المانيا في عام 2014 والتقى بالمستشارة الالمانية انجيلا ميركل وناقش معها تطورات الاوضاع في المنطقة العربية[19].

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

ب- الجانب الاقتصادي:

وفي الجانب الاقتصادي تعد الكويت من أولى الدول العربية المستثمرة في ألمانيا إذ تملك عدة حصص في شركات ألمانية وهي ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار أهمها شركة (دايملر بنز) حيث استحوذت على ما نسبته 12٪ من أسهم مجموعة (دايملر ككل) المتخصصة بصناعة السيارات لتكون أكبر مساهم خارجي فيها.

واضافة إلى ذلك فلدى الكويت استثمارات من خلال شركة البترول الكويتية القابضة للكيماويات في الولايات الألمانية الجديدة التي كانت تتبع ألمانيا الشرقية سابقا وفي عام 2012 بلغ حجم الصادرات الألمانية الى الكويت 1.4 مليار دولار لتكون رابع أكبر مصدر للبلاد ذلك العام كما قامت الكويت بشراء سلع وأجهزة من ألمانيا بقيمة 1.2 مليار يورو توزعت معظمها على قطاعات الدولة وفي عام 2014 تجاوز التبادل التجاري بين الكويت والمانيا هذا الرقم، وقال القنصل التجاري في سفارة جمهورية المانيا الاتحادية هورست كارل بلازينغر: "إن حجم التبادل التجاري بين الكويت والمانيا يقدر بـ 1.6 مليار دولار خلال عام 2015، مشيرا إلى أن العلاقات التجارية بين البلدين تتمتع بالقوة والمتانة منذ زمن بعيد"[(20)].

ونلاحظ أن علاقة الكويت بألمانيا أضعف من علاقة المانيا بالمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة سواء على مستوى العلاقات السياسية او الاقتصادية

رابعا: العلاقات الالمانية القطرية

أ- العلاقات السياسية:

أتسمت العلاقات القطرية الالمانية بالتوتر بعد عام 2011 لأنّ قطر كانت متهمة من قبل المانيا بدعم حركة حماس الفلسطينية وتنظيم الدولة الاسلامية هذه القضايا كانت محل انتقاد من قبل المانيا والدول الغربية لسياسة قطر، واثناء زيارة أمير قطر الشيخ تميم الى المانيا في 17 سبتمبر/ أيلول 2014 طالبت أوساط المانية المستشارة ميركل بمناقشة هذه الاتهامات خلال لقائها مع أمير قطر وعلى الرغم من هذه الانتقادات الموجهة للسياسة الخارجية القطرية، إلّا أنّ المستشارة الألمانية ميركل أكدت على أهمية الشراكة الألمانية القطرية ومحورية دور الدوحة كشريك لألمانيا في

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

هذه المنطقة الهامة من الناحية الاقتصادية والجيوسياسية. لكن هذا النهج البراغماتي لميركل لم يحل دون طرحها لملفات شائكة تختلف فيها ألمانيا مع شركائها القطريين، إذ اعترفت ميركل بوجود تباين في الرأي فيما يتعلق بدعم دولة قطر لحركة حماس. ولا شك أن تأكيد ميركل على ثقتها في إعلان أمير قطر أن بلاده "لم ولن تدعم تنظيمات إرهابية" ما هو إلا تعبير عن براغماتية وواقعية السياسية الخارجية الألمانية، فقطر شريك هام لألمانيا، في كونها من أكبر المستثمرين ومن أهم زبائن شركات تصنيع الأسلحة في ألمانيا[21].

وقد اعتذرت ألمانيا للسلطات القطرية عن تلميحات بتمويل الدوحة لتنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلاميا بـ(داعش) بعد تصريحات وزير التنمية جيرد مولر وجاء الاعتذار من خلال تصريح متحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية بالقول: "إن الحكومة الألمانية ليس لديها دليل على أن قطر تمول تنظيم الدولة الإسلامية وإنها تأسف لأي إساءة سببتها تصريحات وزير لمح فيها إلى ذلك، وإذا كان هناك أي سوء تفاهم فنحن نأسف بشأنه، فقطر شريك ولاعب اقليمي مهم"[22].

ب- العلاقات الاقتصادية:

أن لغة المصالح تعلو دائما في العلاقات الدولية خاصة مع الدول الأوربية إذ تدرك ألمانيا عدة محددات للعلاقة الاقتصادية مع قطر منها[23]:

1- أن قطر من أكبر المستثمرين الدوليين في الاقتصاد الألماني.

2- تمتلك قطر حصصا في شركة «فولكفساجن» العملاقة للسيارات و«مصرف دويتشه بنك» و«شركة سيمنس».

3- وجود خطط لتوسيع التعاون في مجال الطاقة بين قطر وألمانيا.

4- أن قطر تشتري معدات عسكرية من ألمانيا.

5- أن قطر ستستضيف كأس العالم 2022.

وظهر التحسن في العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا وقطر بشكل خاص من خلال الإقبال القطري القوي على شراء الأسهم في شركات ألمانية كبيرة أو الاستثمار فيها. وكان آخر تلك الصفقات على هذا الصعيد قيام وزير الخارجية القطري السابق حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بشراء 5.8 بالمائة من أسهم مصرف "دويتشه بنك"، أكبر

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

المصـارف الألمانيـة والأوروبيـة. وتمتلـك قطـر أكثـر مـن 9 بالمائـة مـن أسـهم شـركة هوختيف Hochtief / للبناء ونحو 17 بالمائة من أسهم شركة فولكسفاغن، أكبر شركة مصنعة للسيارات في أوروبا. وفي الوقت الذي تستثمر فيه قطر بشكل مباشر وغير مباشر عشرات المليارات في ألمانيا، فإن الاستثمارات الألمانية لاسيما المباشرة في قطر ضعيفة، إذ تراوحت بين 181 و285 مليون يورو بين عامي 2010 و2012 ويعود الإقبال الضعيف على الاستثمار في قطر لعدة أسباب، أبرزها ضيق السوق القطرية التي لا يتعدى عدد ساكنيها 1.7 مليون نسمة، وعدم توفر مقومات إقامة صناعات طويلة الأجل بسبب نقص العمالة المحلية المؤهلة، ومنافسة الإمارات في المجالين التجاري والخدمي، والبحرين في المجال المصرفي. غير أن سليم اده نائب الرئيس للعلاقات الحكومية في فرع شركة ساب SAP / الألمانية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يرى بأن الوضع آخذ بالتغيير منذ سنتين، حيث يتوجه المزيد من الشركات الألمانية للاستثمار الطويل الأجل. فشركة SAPالعملاقة على سبيل المثال لديها مشروع استثماري طويل الأجل في حديقة قطر للعلوم والتكنولوجيا، يقول اده مضيفا: "المشروع ليس فقط لتوريد التجهيزات على غرار توريد السيارات، بل أيضا لنقل المعارف والتكنولوجيا الألمانية من أجل تطوير برامج وتطبيقات معينة في قطر ومنطقة الخليج بالاعتماد على الكفاءات المحلية".

أما على الصعيد التجاري فبلغت قيمة الصادرات الألمانية إلى قطر نحو 1.26 مليار يورو عام 2013 مقابل 1.0 مليار يورو في عام 2011 . وتعكس هذه الزيادة الدفعة القوية التي أعطاها فوز قطر بحق تنظيم كأس العالم للطلب على السلع الألمانية، لاسيما وأن شركات ألمانية كبيرة فازت بعقود تصاميم وبناء وتجهيز للمنشآت الرياضية والبنى التحتية. ومن بين هذه الشركات، على سبيل المثال لا الحصر، شركة هوختيف Hochtief/التي ستبني العديد من الملاعب وشركة دويتشيه بان / Deutsche Bahn التي فازت بعقد بناء شبكة خطوط حديدية بقيمة 17 مليار يورو. ومع توجه قطر لاستثمار 160 مليار دولار في البنية التحتية حتى عام 2019 م، يتوقع حصول المزيد من الشركات الألمانية على عقود بناء وتجهيز المشاريع. وعلى عكس الصادرات فإن الواردات الألمانية من قطر تراجعت من 0.90 إلى 0.76 مليار يورو، وهو

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

الأمر الذي زاد من عجز الميزان التجاري لقطر مع ألمانيا التي تتمتع بفوائض في ميزانها التجاري مع معظم الدول العربية[24].

فبلغ حجم التبادل التجاري نحو 7,5 مليار ريال قطري خلال عام 2013، حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات (المنتجات المصنعة محلياً بالإضافة إلى منتجات معاد تصديرها) عام 2013 ما يقرب من 1,08 مليار ريال قطري، فيما بلغت قيمة الواردات عام 2013 ما يقرب من 6,4 مليار ريال قطري. وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2014 ما يقرب من 8.6 مليار ريال قطري بما يعادل 2.3 مليار دولار، وتعد ألمانيا الاتحادية الشريك التجاري الثالث عشر لدولة قطر، حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات القطرية إلى ألمانيا الاتحادية ما يقرب من 709 مليون ريال قطري بما يعادل 194 مليون دولار عام 2014م، فيما بلغت قيمة الواردات ما يقرب من 7.9 مليار ريال قطري بما يعادل 2.2 مليار دولار عام 2014م[25].

وبناءاً على ما تقدم نلاحظ أنّ قطر نجحت في استغلال أموالها من خلال توظيف العوائد المالية في مجال الاستثمار الداخلي والخارجي وبالتالي السيطرة والضغط على المؤسسات الاقتصادية وصناع القرار السياسي في الدول التي من شأنها ان تعزز وتدعم النظام السياسي القطري في المحافل الدولية.

خامسا: العلاقات الالمانية العمانية

تعود العلاقات بين البلدين الى أكثر من أربعين عاما منذ أن بدأت سلطنة عمان توطيد علاقاتها مع العالم بعد قيام الدولة الحديثة في سنة 1970، وقد بدأت آفاق العمل المشترك في تبادل المنافع منذ السبعينات حيث تأسست في سنة 1978 اللجنة العمانية الألمانية الاقتصادية المشتركة التي تهدف إلى تعزيز التعاون في أوجه الاقتصاد كافة ونقل الخبرات لعمان التي بدأت كدولة ناشئة ترغب في تطوير الصناعات والمعارف المتنوعة، واستمرت هذه العلاقة لتؤتي ثمارها عبر السنين إذ تجسدت في مشروعات ملموسة للعيان وتطورت العلاقات الالمانية العمانية في المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية ولاسيما أنّ سلطنة عمان كانت تأخذ سياسة الحياد تجاه قضايا المنطقة، وتأكيدا على العلاقات المتميزة بين البلدين كثرت الزيارات الرسمية المتبادلة بينهما، ففي الثامن من ديسمبر / كانون الاول 2011 استقبل جلالة السلطان قابوس

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

في مسـقط الـرئيس الألمـاني السـابق كريسـتيان وولـف الـذي زار السـلطنة، إذ تم استعراض علاقات التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات، واستمرت زيارة وولف ثلاثة أيام وهذه الزيارة شكلت انطلاقة جديدة لعلاقات وطيدة بين البلدين. كما استقبل جلالة السلطان في 26 مارس / اذار 2013 ببيت البركة في مسقط معالي البروفيسور نوبرت لامرات رئيس المجلس الاتحادي الألماني (البوندستاج)، إذ استعرضا العلاقات الطيبة التي تربط البلدين الصديقين وأوجه التعاون الثنائي القائم بينهما في مختلف المجالات.

وقد أشاد لامرات بالانفتاح السياسي في عمان فقد قال في ذلك: "لقد بدأ الانفتاح السياسي في عُمان قبل الدول الأخرى في منطقة الخليج، كما أن الجهود المبذولة لإشراك قطاعات عريضة من المجتمع في العملية السياسية تتسم بالاستمرارية"، مضيفا: "إن هيئات مثل مجلس الدولة ومجلس الشورى، الذي يُنتخب مباشرة من الشعب، قد حصلت على حقوق متزايدة في المشاركة السياسية، كما أن المساواة بين الرجل والمرأة في المجالات المجتمعية والسياسية في عُمان تعتبر متقدمة نسبياً بالمقارنة مع دول الخليج الأخرى". وعرض لامرات على البرلمانيين العُمانيين التعاون معهم على طريق التطور السياسي، كما أبدى استعداد البوندستاج الألماني تقديم العون في المسائل الضرورية التي يطلبها الجانب العماني[26].

. وتزايدت حركة التبادل التجاري بين البلدين إذ بلغت قيمة الواردات العمانية من المانيا حوالي 743 مليون ريال خلال عام 2008 بنسبة نمو بلغت 127٪ تقريبا مقارنة بعام 2007 فيما بلغت قيمة الصادرات العمانية إلى المانيا 21 مليون ريال تقريبا خلال عام 2008 بنسبة نمو بلغت حوالي 112٪ مقارنة مع عام 2007 بالإضافة الى زيادة الاستثمارات المشتركة

وفي عام 2014 بلغ حجم واردات ألمانيا للسلطنة في ذلك العام حوالي 693 مليون يورو بما يعادل حوالي 297 مليون ريال عماني، وأما أهم الصادرات الألمانية فهي عبارة عن سيارات وآلات، وفي المقابل استوردت ألمانيا بضائع من السلطنة بلغت قيمتها في العام المذكور67 مليون يورو، أي حولي 29 مليون ريال عماني، مسجلة زيادة عن عام 2013 إذ كان حجم الصادرات العُمانية لألمانيا حوالي 49 مليون يورو، مع الإشارة إلى

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

أن ألمانيا ليست من الدول التي تستورد النفط والغاز من السلطنة. وبحسب تقارير فإن الخارجية الألمانية تتوقع أن تكون المبادلات التجارية بين البلدين أكبر من الذي يجري الإعلان عنه رسميا؛ لأن جزءا من الصادرات الألمانية تصل إلى السلطنة عبر دول أخرى وليس مباشرة.

أما بخصوص حجم الاستثمارات الألمانية في السلطنة، فقد بلغت عام 2012، حوالي 71 مليون يورو ما يعادل 30 مليون ريال عماني، إذ تعمل الشركات الألمانية بصورة خاصة في مشاريع البنية الأساسية وأبرزها شركة سيمينز وشركة مطار ميونيخ اللتان تشاركان في توسيع مطاري مسقط وصلالة. وهذه الأرقام لا ترضي الطموح، ولكن البلدين يحاولان المضي لآفاق أكبر من خلال ترفيع التعاون التجاري في مشروعات مستقبلية، خاصة أن ألمانيا تحرص على الحضور بشكل دائم في المعارض التجارية التي تقام في السلطنة. ويشار إلى أن البلدين كانا قد وقعا في 15 سبتمبر / ايلول 2012 على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، بالإضافة إلى اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات السارية المفعول منذ 4 أبريل / نيسان 2010[27].

سادسا: العلاقات الالمانية البحرينية

بدأت العلاقات الالمانية البحرينية في 17 مايو / ايار 1972 على المستويات السياسية والاقتصادية كافة، وأبرز تطور في العلاقات هو زيارة المستشار الالماني جيرهاد شرويدر إلى البحرين في عام 2001 والهدف من الزيارة تعزيز اواصر العلاقات بين البلدين في كافة جوانبها وتولي كل من البحرين وألمانيا اهتماما كبيرا بتعزيز التعاون الاقتصادي بينهما بالنظر إلى ما يربط البلدين من علاقات اقتصادية وتجارية وتنظر ألمانيا الى مملكة البحرين بعين التقدير والاشادة بما حققته من انجازات اقتصادية وهي تتطلع في هذا الصدد الى تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع البحرين في كافة المجالات خاصة أن العلاقات الثنائية بين الجانبين شهدت نموا ملحوظا في السنوات الاخيرة وهى آخذة في التطور والازدياد حيث ارتفعت حجم المبادلات التجارية بين البلدين وفق أحدث الاحصائيات من 66 مليون دينار بحريني عام 2000 الى 6، 97 مليون دينار بحريني عام 2004 وترتبط مملكة البحرين مع ألمانيا بعدد من الاتفاقيات الاقتصادية منها اتفاقية اقتصادية في مجال النقل الجوي تم توقيعها

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

في العام 1991 وعدلت في العام 2000، وتمخضت عن الزيارة للمستشار الالماني في 2001 للبحرين توقيع المزيد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي أعطت دفعة لواقع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفيما يتعلق بالواقع التجاري بين البلدين يمكن تلخيصه على النحو التالي بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2004 حوالي 6، 97 مليون دينار بحريني أي بنسبة 0، 5 في المئة من اجمالي حجم التبادل التجاري لمملكة البحرين مع العالم في حين بلغت قيمة الصادرات البحرينية غير النفطية الى ألمانيا عام 2004 ما قيمته 1، 9 مليون دينار بحريني بعد أن كانت 1، 5 مليون دينار في عام 2000 أي بزيادة قدرها 4 مليون دينار.

وبلغ إجمالي واردات البحرين من ألمانيا خلال عام 2004 حوالى 5، 88 مليون دينار وهى تزيد بمقدار 27 مليون دينار بحريني عن العام 2000.

وتمثل صادرات البحرين إلى ألمانيا 4، 1 في المئة من إجمالي صادراتها الى العالم في العام 2004 وتمثل واردات البحرين من ألمانيا 6، 6 في المئة من إجمالي الايرادات عام 2004 وتشمل أهم الصادرات البحرينية الى ألمانيا على الالمنيوم ومنتجاته، والخيوط القطنية، وعجلات السيارات وغيرها من السلع وتتمثل أهم السلع التي تستوردها البحرين من ألمانيا السيارات بمختلف أنواعها، ويبلغ عدد الوكالات الالمانية المسجلة حوالي 954 وكالة تعمل في مجالات صناعية واقتصادية وتجارية مختلفة كمواد البناء واجهزة القياس والهندسة والاعمدة الحديدية للمباني والمواد الغذائية، كما تعمل في البحرين العديد من فروع الشركات الالمانية في مجال المقاولات الهندسية[28].

وبلغ حجم التبادل التجاري بين البحرين والمانيا 170 مليون دينار بحريني عام 2015[29] وهنا نرى ان العلاقات بين البلدين تحكمه لغة المصالح الاقتصادية بين البلدين وبالتالي تختلف طبيعة العلاقات الالمانية الخليجية (دول مجلس التعاون) وفقاً للمصالح وحجم الاستثمارات .

الاستنتاجات:

من خلال بحث تطور العلاقات الالمانية ودول مجلس التعاون الخليجي وتحليلها وحدود مجالات ذلك التعاون توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

1- إن منطقة الخليج منطقة استراتيجية مهمة من النواحي السياسية والاقتصادية والامنية كافة وبالتالي سعت الدول الكبرى ومنها المانيا الى الدخول للمنطقة لتحقيق أهدافها ومصالحها إذ إنّها نجحت في تقديم نفسها كشريك أساسي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال توفير بيئة مناسبة للاستثمارات الخليجية .

2- على الرغم من أن العلاقات السياسية المتطورة بين المانيا ودول مجلس التعاون الخليجي إلا أنّ العلاقات الاقتصادية لها العامل الاكبر في تعزيز العلاقات السياسية على أساس المصالح المشتركة إذ تعي المانيا أهمية الحفاظ على الاستقرار في الدول الخليجية وهو ما يفضي بضرورة الحفاظ على الأنظمة القائمة من المنظور الالماني بغض النضر عن استبدالها طالما تحقق لألمانيا مصالحها .

3- تعد السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة من أكثر دول المجلس أهمية لألمانيا بسبب كثرة الاستثمارات الالمانية فيها والتبادل التجاري، وفي هذا الصدد يمكن القول أنَّ المصالح الاقتصادية في تلك الدولتين تلعب دوراً حاسماً في نهج السياسة الالمانية تجاه الدولتين هذا التصور يسود لدى كبار النخبة من أصحاب الشركات الالمانية بعد أن فقدت المانيا بعضاً من استثماراتها مما جعل تلك الدولتين تحتل أهمية مركزية لألمانيا لا سيما في مجال الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة لامتلاكهما مشاريع عالية في مجال الطاقة المتجددة بالرغم من كونهما بلدين نفطين مما يدل على حرصهما على تعزيز وتنويع مصادر الطاقة النظيفة من خلال الاستفادة من التجربة الالمانية في هذا المجال وخلاصة القول إنه يمكن تعزيز التعاون الاستثماري من خلال تعظيم الاستفادة من المناخ الاستثماري المتوفر فيهما .

4- إن ظهور المانيا كقوة عظمى على الساحة الدولية يضع دول مجلس التعاون الخليجي امام فرصة كبيرة من خلال تدعيم الدور الالماني سياسيا واقتصاديا بإيجاد علاقات فعليه حقيقية على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية مع الاحتفاظ بعلاقاتها الاقتصادية والسياسية الامريكية ولكن بدرجة أقل، فألمانيا تسعى لأنّ يكون دورها أكثر تأثيراً وتميزاً في التفاعلات الدولية الجديدة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من أجل ضمان استمرار تدفق الاحتياجات من الامدادات النفطية والطاقة مقابل توفير الصناعات الالمانية الى دول مجلس التعاون الخليجي لكي تكون

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

سوقا لتصريف تلك البضائع والصناعات كما يؤكد على رغبة دول مجلس التعاون على تنويع علاقاتها وارتباطاتها في تعاملاتها الدولية من أجل الاستفادة من المنافع والخدمات الاوربية بالشكل الذي يخدم عملية التحديث والتنمية التي تسعى لها دول مجلس التعاون الخليجي.

5- أن العلاقات السياسية والاقتصادية بين المانيا وقطر في تطور ونمو وفي المجالات التجارية والاستثمارية كافة إذ سعت المانيا الى تصحيح العلاقات مع قطر وذلك من خلال سعي قطر الى إثبات أنَّها ليست داعمة للإرهاب من خلال اشتراكها بالحلف المناهض للإرهاب فقد شهدت العلاقات الاقتصادية تطورا كبيرا من خلال شراء الاسهم لشركات المانيا او الاستثمار فيها مع تزايد في التبادل التجاري لاسيما بعد فوز قطر في تنظيم بطولة كأس العالم 2022 من خلال العقود التي حصلت عليها الشركات الالمانية في بناء وتجهيز المشاريع في قطر .

6- يظهر أن العلاقات بين المانيا ودول مجلس التعاون الاخرى (الكويت وعمان والبحرين) اقل اهمية بالنسبة للدول الاخرى مقارنة السعودية والامارات.

الهوامش:

(1)- فهد بن عبدالله السماري، الملك عبدالعزيز وألمانيا، دراسة تاريخية للعلاقات السعودية- الالمانية بين 1926 و1939 الرياض 1420، ص 53.

(2)- أحمد محمد، التطور التاريخي للعلاقات الالمانية السعودية في ثلاثينات القرن العشرين في ضوء الوثائق الالمانية، مجلة جامعة دمشق، العدد 3 و4، ص ص 369- 380.

(3)- لوكاز هير، المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف القاهرة، 1970، ص 19 – 20.

(4)- العلاقات السعودية الألمانية.. تاريخ ناصع من التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 10571، 7 نوفمبر 2007.

(5)- مفيد كاصد الزيدي، العلاقات الاقتصادية بين العرب والمانيا وافاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 11، 2001 ص 11 .

(6)- اليوم: المليك يزور ألمانيا اليوم لتعزيز علاقات بدأت منذ عام، ينظر: www.alyaum.com/article/2535347

(7)- المصدر نفسه.

(8)- المصدر نفسه.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

(9)- حسـن البـزاز، السياسـة الالمانيـة في الشـرق الاوسـط (الفـرص والمخـاطر) في كتـاب العـرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان، 1994، ص 229.

(10)- المصدر نفسه، ص 229.

(11)- بشار خضر، أوربا وبلدان الخليج العربي الشركاء الابعاد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 132.

(12)- الإمارات أهم شريك اقتصادي عربي لألمانيا، ينظر:
http://www.albayan.ae/economy/local- market/2014- 08- 01- 1.2174439

(13)- حمـدان بـن زايـد يبحـث مـع شـرودر العلاقـات الإماراتيـة الألمانيـة، ينظـر:
elaph.com/Web/Politics/2008/12/391595.htm

(14)- ميركل تبحث مع بن زايد العلاقات الثنائية.. وتغادر إلى روسيا، ينظر:
http://thenewkhalij.org/node/66597

(15)- مفيد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(16)- أحمد العنانية، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة مع المانيا، الامارات العربية المتحدة وزارة التجارة الخارجية، مايو 2010، ص 25، 26.

(17)- سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية الكويت- تبادل الزيارات، ينظر:
http://www.kuwait.diplo.de/Vertretung/kuwait/ar/03/Bilaterale__Beziehungen/Gegenseitige__Besuche.html

(18)- المبارك: 14 مليار يورو استثمارات الكويت في ألمانيا، ينظر:
http://www.alshahedkw.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=480&Itemid=546

(19)- وسام خليل ابراهيم السياسة الالمانية اتجاه الخليج العربي في عقد التسعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2002، ص 153، للمزيد ينظر: "بلازينغر": 1.5 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين الكويت والمانيا في 2015 ينظر:
gulf.argaam.com/article/articledetail/582082

(20)- نوار محمد ربيع الخيري، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوربية، مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون، مجلة دراسات دولية جامعة بغداد، العدد الاربعون، 2007، ص13، 14.

(21)- قطر وألمانيا: علاقات اقتصادية مزدهرة لا تعكرها السياسة، ينظر:
http://www.dw.com/ar/a- 17925868

(22)- قطر... سياسة خارجية بعيدة عن ثنائيات العدو والصديق، ينظر:
https://ar.qantara.de/node/18384

(23)- هدى سعيد، العلاقات الاقتصادية القطرية- الألمانية، في ضوء المنتدي الاقتصادي القطري الألماني تقرير الخليج الاستراتيجي 2014

(24)- صحيفة الاهرام المصرية، العدد 34، 23 / 2 / 2013.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

(25)- عبـد الله مسـلط العتـيبي، العلاقـات الخليجيـة الاوربيـة، 1990- 2014، دراسـة في العلاقـات السياسية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوربي، رسالة ماجستير منشورة ط1 عمان، 2015، ص 159.

(26)- العلاقات العُمانية الألمانية .. شراكة واقعية تنظر إلى المستقبل، ينظر:
http://2015.omandaily.om/?p=268690

(27)- المصدر نفسه..

(28)- وزير المواصلات البحريني يستقبل السكرتير العام للاتحاد الدولي للاتصالات ينظر:
http://bna.bh/portal/news/4667

(29)- صحيفة أخبار الخليج البحرينية، العدد 13731، في 27 تشرين الاول 2015.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368